

مدى إمكانية استخدام التبادل الآلي للمعلومات في حالة تطبيق  
قانون الفاتكا في المؤسسات الحكومية العراقية  
( مع الإشارة إلى الهيئة العامة للضرائب )

ورقة عمل تقدمت بها  
فاطمة عبد جواد محمد  
مديرة قسم الإحصاء والأبحاث

إلى  
إتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية

كجزء من متطلبات  
المؤتمر الفني الثاني عشر  
لاتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية  
للمدة من ٦ - ١٠ / ٩ / ٢٠١٥

## ورقة عمل بعنوان

# مدى إمكانية استخدام التبادل الآلي للمعلومات في حالة تطبيق قانون الفاتكا في المؤسسات الحكومية العراقية ( مع الإشارة إلى الهيئة العامة للضرائب )

إعداد

فاطمة عبد جواد محمد

الهيئة العامة للضرائب / بغداد

مقدم إلى :

إتحاد سلطات الضرائب في الدول الإسلامية

## المستخلص

تتحدد أهمية البحث من أهمية تطبيق الحكومة الالكترونية في مؤسسات الدولة نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق إمكانية استخدام التبادل الآلي للمعلومات في حال تطبيق قانون الفاتكا والذي سيتم ابرام اتفاقية ثنائية بشأنه ، وبيان ضرورة التعجيل في انشاء الحكومة الالكترونية في المؤسسات الحكومية لأنها ستساهم في عملية تبادل المعلومات داخل البلد وخارجه وازالة كافة العوائق في حالة تطبيق قانون الفاتكا وان تطبيق الحكومة الالكترونية ستدفع بالمؤسسات الحكومية في مسيرة عجلة التقدم الالكتروني مع دول العالم .

تتبع مشكلة البحث في صعوبة خلق بيئة تبادل المعلومات داخليا وخارجيا وبطريقة متطورة تواكب عصر تكنولوجيا المعلومات ما يجعل منها عائقا في حال تطبيق قانون الفاتكا في مؤسسات الدولة العراقية بصورة عامة ، والامر يتطلب تطبيق الحكومة الالكترونية التي هي في بداية مراحلها الاولية للتنفيذ في المؤسسات الحكومية العراقية .

ومن خلال البحث فقد تم التوصل الى نتائج أهمها :-

1. يوظف العراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة في العمل الحكومي، ويعد الحكومة الإلكترونية من إحدى ركائز إستراتيجية التنمية الوطنية حيث تعمل الحكومة العراقية إنشاء وتطوير برنامج الحكومة الالكترونية من اجل تحديث العمليات والإجراءات الحكومية كمسار واحد لتعزيز الحكم الرشيد.
2. إن المؤسسات المالية العراقية قد لا تكون قادرة على الامتثال لبعض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بسبب معوقات قانونية محلية .

اما أهم التوصيات التي بنيت على هذه الدراسة هي :-

1. إصدار قانون بزيادة التمويل اللازم لتطوير النظام الإلكتروني وتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق من خلال تطوير منظومة العمل الحكومي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يوفر الدقة والكفاءة والسرية التامة في تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختلفة
2. تطوير الأداء الحكومي عن طريق توفير البنية التحتية المعلوماتية وبيئات الكترونية تتضمن أنشطة الحكومة على الصعيدين الوطني والدولي ، تستهدف نقل التكنولوجيا بالقطعين الخاص والعام.
3. استخدام الحكومة الالكترونية يؤدي الى تسهيل مهام الدولة وعلى مستوى المؤسسات الرئيسية والفرعية لقدرتها القيام بكافة المهام بسرعة هائلة وبوقت قصير .
4. يتضح مما سبق أهمية الدور الذي تلعبه الحكومة الالكترونية او الاثر الايجابي على تبادل المعلومات لياً سواء كانت داخل البلد ام خارجه ، ويرفع كفاءة الأداء الحكومي في تبادل المعلومات الالكتروني في حال تطبيق قانون الفاتكا، وان عملية تبادل المعلومات لياً تجعل العراق مواكباً لمسيرة التقدم والاندماج الكترونياً مع دول العالم .

الباحثة

في إطار حرص الحكومة العراقية على مواكبة التطورات العالمية الالكترونية المتلاحقة بدأت محاولاتها في تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية ووضعتها هدفا في الخطة التنموية الخمسية ، حتى تغير الأساليب التقليدية لأداء العمل الحكومي لتتحول إلى اساليب ممكنة تستخدم التقنيات الحديثة التي تتطور دوماً في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى يتم تقديم المعلومات الحكومية في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة.

هناك صعوبة في خلق بيئة تبادل المعلومات داخليا وخارجيا وبطريقة متطورة تواكب عصر تكنولوجيا المعلومات ما يجعل منها عائقا في حال تطبيق قانون الفاتيكا في مؤسسات الدولة العراقية بصورة عامة ، والامر يتطلب تطبيق الحكومة الالكترونية بصورة شاملة كونها في بداية مراحلها الاولى للتنفيذ في المؤسسات الحكومية العراق ، ولما لها اهمية نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق امكانية استخدام التبادل الالي للمعلومات في حالة تطبيق قانون الفاتيكا عند ابرام اتفاقية ثنائية بشأنه

وان تطبيق الحكومة الالكترونية ستدفع بالمؤسسات الحكومية في مسيرة عجلة التقدم الالكتروني مع دول العالم وتسهيل عملية المشاركة والتحاوور لإعداد السياسات وتحديد الأولويات والتوجهات الإستراتيجية للدولة.

### اهمية وهدف ورقة العمل

تحدد أهمية ورقة العمل من أهمية تطبيق الحكومة الالكترونية في مؤسسات الدولة نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق امكانية استخدام التبادل الالي للمعلومات في حالة تطبيق قانون الفاتيكا الذي سيتم ابرام اتفاقية ثنائية بشأنه ، وبيان ضرورة التعجيل في انشاء الحكومة الالكترونية في المؤسسات الحكومية لانها ستساهم في عملية تبادل المعلومات داخل البلد وخارجه وازالة كافة العوائق في حالة تطبيق قانون الفاتاكا .

تتمثل أهداف ورقة العمل بصفة أساسية للتعرف على:

1. شرح الدور الايجابي للحكومة الالكترونية في عملية تبادل المعلومات الياً عند تطبيقها ، حيث سيكون مشروع ربط المصالح الحكومية المختلفة بشبكة معلومات واحدة ضخمة توفر كل المعلومات اللازمة عن اي بيانات تحتاجها الدولة ، و ان الاسراع في تشكيل الحكومة الالكترونية ستكون عاملا مهما في خلق بيئة الالكترونية لعملية تبادل المعلومات.
2. التعرف مدى امكانية تطبيق قانون الفاتيكا في العراق من خلال ابرام اتفاقية ثنائية بشأنه.
3. تطوير واستخدام البرامج الجاهزة في النظام الضريبي من خلال تطبيق نظام الكتروني فعال في العمل الضريبي سيكون له الاثر الايجابي على تطور العمل الضريبي في العراق .

## المحور الأول : مدخل عام حول الحكومة الإلكترونية في العراق

### الحكومة الإلكترونية واهداف التنمية الوطنية في العراق

تعرف الحكومة الالكترونية في العراق بانها الاستخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين وتعزيز ركائز الحكم الرشيد ، وتعد الحكومة الألكترونية من احدى ركائز استراتيجبة التنمية الوطنية<sup>1</sup>، تتخذ الحكومة العراقية انشاء وتطوير برنامج الحكومة الالكترونية من اجل تعزيز الحكم الرشيد. تدعم الحكومة الألكترونية الاستراتيجية من خلال دعم تنمية المحافظات والاقليم وذلك بادخال ادوات الحكومة الالكترونية بهدف تحسين الخدمات للمواطنين وقطاع الاعمال، مما له اثر في تعزيز الفعالية من حيث الكلفة وكفاءة ادارة القطاع العام ، كما يسمح بزيادة الانتاجية والقدرة التنافسية الاقتصادية ويجاد تنمية مستدامة.

يدعم مشروع الحكومة الإلكترونية تحقيق الاهداف التنموية المعلنة من خلال أطر وثيقة العهد الدولي مع العراق .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> . خطة التنمية العراقية ، التي اعدتها وزارة التخطيط العراقية ، ( ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ ) .

<sup>2</sup> وثيقة العهد الدولي مع العراق، ٢٠٠٧ .

## رؤيا برنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق

تم تحديد الرؤية الإستراتيجية للحوكمة الإلكترونية في العراق للسنوات الخمس القادمة والتي اعدت من قبل اللجنة التوجيهية للحكومة الإلكترونية خلال لقائها في نيسان ٢٠١٠ على النحو التالي:

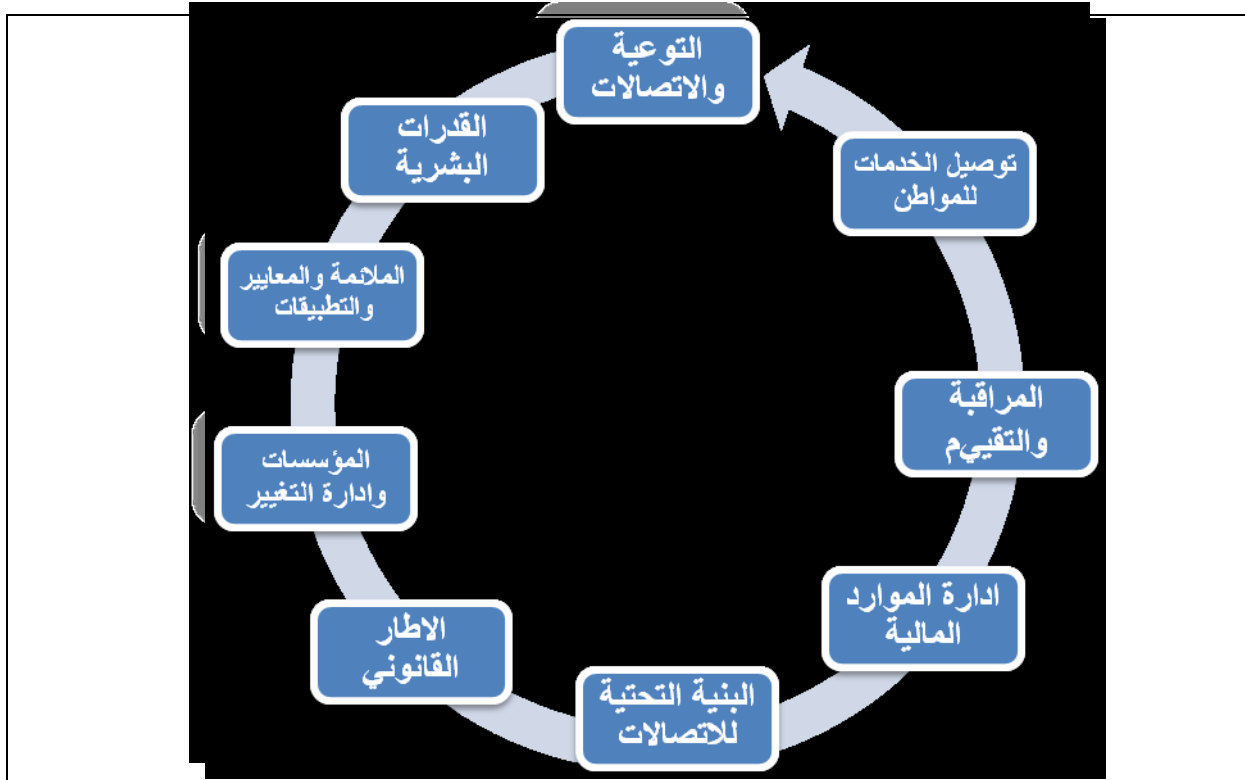
”يوظف العراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة لتعزيز الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتأكيد الشفافية والمساءلة والكفاءة والفاعلية في العمل الحكومي للوصول الى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة” وهذه الرؤية ستكون عامل مساعدا في سهولة عملية تبادل المعلومات مع العالم الخرجي<sup>٣</sup>.

### الاهداف الاستراتيجية لبرنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق

حددت خمسة أهداف إستراتيجية لبرنامج الحوكمة الإلكترونية:

- الاول:** تعزيز التفاعل بين المواطنين والدولة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في الشؤون العامة وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- الثاني:** نشر ودعم خدمات الحوكمة الإلكترونية الجديدة داخل المحافظات حتى يتسنى لجميع المواطنين الوصول إليها لتعزيز تكافؤ الفرص.
- الثالث:** زيادة قدرات واستجابة المؤسسات العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الحكم الرشيد وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.
- الرابع:** المساهمة في تطوير بيئة مواتية لنمو اقتصادي سليم.
- الخامس:** تعزيز تنمية مجتمع قائم على المعرفة وردم الفجوة الرقمية.

### برنامج الحوكمة الإلكترونية في العراق<sup>٤</sup> رسم تخطيطي - محاور خطة العمل التحضيرية-



<sup>٣</sup> خطة التنمية العراقية، التي اعدتها وزارة التخطيط العراقية، (٢٠٠٧ - ٢٠١٠).

<sup>٤</sup> مصدر سابق (خطة)، (٢٠٠٧ - ٢٠١٠).

## مؤشرات الجاهزية للحكومة الإلكترونية في العراق

- تم اعتماد المؤشرات التالية لقياس الجاهزية للحكومة الإلكترونية مسح الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠ الصادر عن الأمم المتحدة<sup>٥</sup>.
- جاء العراق بالمرتبة رقم ١٣٦ من مجموع ١٦٠ دولة في تسلسل الحكومة الإلكترونية في العالم مقارنة بالمرتبة ١٥١ لعام ٢٠٠٨، حيث سجل مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية ماقيمته 0.2996 لعام ٢٠١٠.
  - اظهر المسح ان المواقع الإلكترونية المدارة من قبل الحكومة تحتل المرحلة الاولى ، فالعديد من الوزارات تمتلك مواقع إلكترونية للمعلومات الأساسية والاخبار، وهناك بعض المواقع التي تصل الى المرحلة الثانية حيث يتوفر بها معلومات عن الخدمات وامكانية تحميل الوثائق.
  - العراق يأتي في الثلث الأدنى من حيث المشاركة الإلكترونية التي تشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الحكومات .
  - سجل العراق درجة متدنية نسبيا من حيث عنصر البنية التحتية للاتصالات، حيث بلغ مؤشر البنية التحتية للاتصالات ومكوناته ما قيمته 0.0552 .

## تحديات تطوير الحكومة الإلكترونية في العراق

يواجه تطوير الحكومة الإلكترونية في العراق تحديات أهمها :

- أ. ضعف العلاقة بين القطاع العام والخاص في مجال تقديم الخدمات الحكومية.
- ب. قلة الوعي ومقاومة التغيير ينتج عنه صعوبة في تقبل المجتمع لخدمات الحكومة الإلكترونية.
- ت. عدم الاشترك العالمي للشفافية وتبادل المعلومات.
- ث. ضعف الجوانب الاجتماعية المتصلة بالحكومة الإلكترونية وتشمل، مستوى التعليم والدخل، والفجوة الرقمية.
- ج. ضعف الجوانب الاقتصادية المتصلة بالحكومة الإلكترونية والتي تشمل التمويل .
- ح. ضعف لجوانب التكنولوجية المتصلة بالحكومة الإلكترونية تشمل البنية التحتية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والقضايا الأمنية.

## اهمية استخدام الانظمة في هيئة الضرائب العراقية<sup>٦</sup>

- هناك اهمية بالغة في استخدام الانظمة الإلكترونية لتطور العمل الضريبي وكما يلي :
- أ. ضمان تحقيق متطلبات العمل الضريبي لهيئة الضرائب،
  - ب. استخدام التطبيقات المالية والمحاسبية عبر الأجهزة الذكية والأجهزة اللوحية بديلا عن الطرق التقليدية، المعتمدة في المحاسبات الضريبية .
  - ج. تخلق مزيد من التنظيم لإدارة العلاقة بين المكلف وهيئة الضرائب دون الوقوع في مخاطر أخطاء الدفاتر والملفات اليدوية.
  - د. الاستفاده من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في مكننة أنظمة العمل الضريبي بأسلوب علمي ممنهج من شأنه تسهيل تبادل المعلومات الكترونياً وتخفيف الأعباء الإدارية في إجراءات الفحص الضريبي.

## التحديات التي تواجه عملية تبادل المعلومات إلكترونياً في الهيئة العامة للضرائب

- تواجه الهيئة العامة للضرائب تحديات عديدة في عملية تبادل المعلومات الإلكترونية متمثلة بالآتي:
- أ. زيادة القوانين الضريبية، وتنوع الضوابط، وزيادة اعداد المكلفين، وتنوع الأنشطة الضريبية ، مما يضاعف الأعباء على السلطة.

<sup>٥</sup> مسح الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٠ الصادر عن الأمم المتحدة

<sup>٦</sup> الدكتور عماد الصباغ، جامعة قطر ، الدوحة، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة /٢٠٠٠.

ب. قلة الوعي الضريبي للمكلفين مما يتطلب من الهيئة العامة للضرائب الشفافية التي من شأنها زيادة الوعي الضريبي وتحقيق الرقابة وفق معايير دولية على عملياتها من الاطراف الداخلية والخارجية.  
ت. عدم توفر برامج الكترونية متقدمة لتطوير الخدمات الضريبية ، وضعف نظم المعلومات والاعتماد على الاساليب اليدوية في غالبية العمل الضريبي مما جعل صعوبه اجراءات العمل الضريبي وتقديم الخدمة للمكلفين في الوقت المناسب .

ث. انعدام الشبكات الداخلية التي تربط بين فروع الهيئة العامة للضرائب في بغداد وعلى مستوى المحافظات في العراق ،كونه يتطلب تكلفة عالية وطاقة كهربائية متوفرة على مدار ٢٤ ساعة في حين امكانيات الطاقة الكهربائية ضعيفة .

ج. الاحتياجات الى برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين في المجال الضريبي حتى يتسنى لهم التعامل الانظمة الالكترونية الحديثة .

ح. تحتاج الى للالتزام باعتماد المعايير الدولية لتبادل المعلومات للاغراض الضريبية، والاشترك العالمي للشفافية وتبادل المعلومات.

خ. عدم رغبة بعض الموظفين في التغيير ورفضهم استخدام الانظمة الالكترونية الحديثة .

د. يتطلب تعزيز اواصر التعاون مع البلدان المتقدمة من اجل مساعدة البلد في مواكبة التقنيات الحديثة في المجالين المصرفي والضريبي وتبادل المعلومات.

### تحسين الاداء الضريبي الالكتروني

تنفيذا لاهداف الخطة الاستراتيجية المعدة من قبل الهيئة العامة للضرائب ، فقد وضعت هدف مهم هو احد متطلبات التقدير الذاتي ، وتحقيق هذا الهدف سيجعل الهيئة العامة للضرائب تنتقل من الادارة التقليدية الى الادارة الالكترونية ، أي تكون كافة الاجراءات الضريبية الكترونية ،

عليه فقد تبنت الهيئة نظام اليكتروني يسمى نظام (تقدير ) يتيح لها عمليات التسجيل والتوثيق اليكترونيا حيث تم التفاوض مع شركة (ESTRA) المعلوماتية الاردنية وتم الاطلاع على نموذج تطبيقي لنظام (تقدير) ، وبهذه الخطوة تكون الهيئة قد بدأت الخطوة الاولى للانتقال الى الادارة الالكترونية والعمل الالكتروني، وعلى اساسه سيكون هناك تغيير وانتقاله جوهرية بالعمل الضريبي ، الا انه الغي لعدم وجود التخصيصات المالية اللازمة لهذا المشروع .

والهيئة الان في صدد تبني مشروع اخر مع شركة ضوء الشروق الامارتية لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة الذكية الذي يتيح الكثير من الخدمات الالكترونية وتغطية معالجة الاجراءات الضريبية الكترونيا.

## المحور الثاني: الاطار الفكري والعملي لتطبيق قانون الفاتكا في العراق

### دراسة انضمام العراق إلى تطبيق قانون فاتكا

ان العراق يسعى الى ان يتعامل مع قانون الامتثال الضريبي الاميركي الجديد والذي يعرف بـ "فاتكا" بالمثل لتحقيق الشفافية في موضوع الضرائب بعد تطوير خبرات الملاكات العاملة في القطاع المختصة. وسيقوم البنك المركزي العراقي بتقديم مسودة التشريع الخاص بين العراق والولايات المتحدة الاميركية بشأن قانون الامتثال الضريبي الاميركي (فاتكا) لرفعه الى مجلس النواب العراقي في الفترة المقبلة للبت فيها ، وسيتعاون العراق مع الخزانة الاميركية بهذا الخصوص كونه يعد من التعاون الدولي. ان العراق لديه اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الجانب الاميركي وهي اتفاقية شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والعسكرية والادارية وغيرها وخصوصا الجانب المالي حيث يمتلك العراق علاقة مع الخزانة الاميركية ، وستكون هناك مشكلة توجه تطبيق قانون الامتثال الضريبي تتمثل بعدم تطبيق الحكومة الالكترونية التي من خلالها سيتم تبادل المعلومات<sup>٧</sup> .

### الاجراءات المتخذة في سبيل تطبيق قانون الفاتكا في العراق

لا بد ان يكون تعاون دولي مع الولايات المتحدة ، من اجل تسهيل تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من شأنه معالجة هذه القضايا وتخفيف الأعباء عن كاهل المؤسسات المالية العراقية. لذا فقد تم اتخاذ بعض الاجراءات كخطوة اولى والبعض الاخر في دورها للتنفيذ منها :

- أ. دراسة اتفاقية الامتثال الضريبي التي ستبرم مع الولايات المتحدة الاميركية (فاتكا) من قبل المصارف وشركات التأمين وهيئة الضرائب في وزارة المالية لتقديم معلومات ضريبية وممارسة الشفافية الضريبية عن الاشخاص الذين يحملون الجنسية الاميركية .
- ب. وجه البنك المركزي العراقي المصارف بالعمل بهذا القانون على اعتبار انه يحقق الشفافية ويجيز التعامل بالمثل حيث بإمكان العراق ملاحقة المتهربين من دفع الضرائب لمن يمتلكون مشاريع او مصالح مالية لاتعلم بها الدولة ، وتمت الموافقة على فتح الحسابات المصرفية لحاملي الجنسية الاميركية لدى المصارف الخاصة، وان تنفيذها بصورة صحيحة يتطلب تطوير النظام الآلي بالبنك وتدريب المديرين وكافة العاملين لخدمة العملاء بهدف تطوير المهارات ورفع الوعي بمتطلبات القانون .
- ت. دراسة وجود قطاع ضريبي ناجح ويعمل باليات عمل الكترونية متطورة .
- ث. اعداد خطة شاملة تتضمن تحقيق متطلبات الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بتطبيق قانون الفاتكا من خلال تعديل الاجراءات المتعلقة بالحصول على البيانات الكافية عن هوية العملاء الاميركيين أو من يتوافر لديهم مؤشرات الجنسية الاميركية وأرصدتهم.
- ج. العمل على توفير المتطلبات الخاصة بربط أنظمة المؤسسات الحكومية والمالية المعنية في الدولة بالنظام الالكتروني .
- ح. لا بد من إنشاء وحدة خاصة بالامتثال للقانون يعمل فيها موظفون أكفاء وذوو خبرة عالية .
- خ. تحديد الوسائل والآليات التي سيتم اعتمادها لإجراء عمليات الالتزام بتطبيق القانون وفقاً لمحاور الاتفاقية التي سيتم توقيعها مع الجانب الأمريكي .
- د. سنقوم المؤسسات المالية التابعة (للعراق) بالتسجيل على الموقع الالكتروني لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية التابع لمصلحة ضريبة الدخل الأمريكية فيحال ابرام الاتفاقية الثنائية بين البلدين .

<sup>٧</sup> جريدة الصباح ، مصطفى الهاشمي ، بغداد، تموز ٢٠١٣ .

<sup>٨</sup> اتفاقية التعاون من اجل تسهيل تطبيق قانون الامتثال الضريبي ( قانون فاتكا) بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة العراق، ( التي لم يتم ابرامها حالياً ) ، ٢٠١٥ .

## التحديات التي تواجه تنفيذ قانون فاتكا في العراق

سيواجه تطبيق قانون الفاتكا في الوقت الحاضر العديد من التحديات منها :

- أ. عدم تطور تكنولوجيا المعلومات يؤدي الى عدم وجود قاعدة بيانات كاملة وشاملة.
- ب. وجود نصوص بعض القوانين في البلد ، يتعارض مع تطبيق القانون وهذا يتطلب التغيير في بيئة الاعمال واعادة النظر فيها ، ونتيجة ذلك ادى الى جعل المعلومات المالية اكثر تعقيدا .
- ج. أن الامتثال للقانون الأميركي ينطوي على تكاليف تشغيلية كثيرة ناجمة عن تعديل إجراءات فتح الحسابات الجديدة، ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق بها، والوضع المادي الراهن للبلد صعب لظروفه المعروفة .
- د. لا بد من توفير أنظمة الكترونية من خلال تطبيق الحوكمة الالكترونية .
- هـ. من ضمن نصوص بعض مواد الاتفاقية هي جواز ادارة هيئة الضرائب العامة التابعة (للعراق) تبادل هذه المعلومات مع مصلحة ضريبة الدخل الامريكية ، وهذا يخالف احكام قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ .
- و. هناك صعوبة السيطرة على حسابات من لا يملكون حسابات مصرفية داخل البنوك وعدم توفر المعلومات وبالتالي سيؤدي الى صعوبة التبادل بالمعلومات .
- ز. تعد تجربة العراق في هذا المجال الضريبي محدودة مقارنة بعدد من الدول الاخرى في العالم، كما أن السلطة الضريبية ما زالت في طور بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات ، مع وجود تفاوت بين العراق والدول الاخرى في هذا المجال .
- ح. إن قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المعدل قد أعفى المشاريع الاستثمارية من الضرائب لمدة (١٠) سنوات من تاريخ التشغيل التجاري ويتم شمول المشروع بالضرائب بعد انتهاء هذه المدة ، وتحقق مستلزمات الامتثال الضريبي للمستثمرين .

## واقع ومستقبل تبادل المعلومات إلكترونياً في العراق عند تنفيذ قانون فاتكا

- إن الأنظمة الالكترونية لازالت في بدايتها وتنفيذ الحكومة الالكترونية لم يصل الى ذروة التقدم ليساير البلدان المتقدمة وعليه لابد بذل مزيد الجهود في المؤسسات المالية واستخدام التكنولوجيا في أنشطتها .
- أ. تدارس الإمكانيات المادية والبشرية من اجل تطوير تكنولوجيا جديدة في تخزين المعلومات الالكترونية وتبادلها.
  - ب. يمكن استخدام ما يصطلح عليه بتقنية السحابة الالكترونية أو الإعلاميات السحابية والتي لا تتواجد حالياً في العراق .حيث ان تطبيق هذه التكنولوجيا في تخزين وتبادل المعلومات متقدم ، وكذلك تعمل على تبادل المعلومات بطريقة آمنة.

## الاستنتاجات

١. وجود صعوبات تواجه تطبيق قانون الامتثال الضريبي تكمن في عدم تطبيق الحكومة الالكترونية التي من خلالها سيتم تبادل المعلومات الكترونياً .
٢. يوظف العراق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات العامة في العمل الحكومي، ويعد الحوكمة الالكترونية من احدى ركائز استراتيجية التنمية الوطنية حيث تعمل الحكومة العراقية انشاء وتطوير برنامج الحوكمة الالكترونية من اجل تحديث العمليات والاجراءات الحكومية كمسار واحد لتعزيز الحكم الرشيد.
٣. ضعف نظم المعلومات والاعتماد على الاساليب اليدوية في غالبية العمل الضريبي جعل هناك صعوبه في الية تقديم المعلومات الكترونياً في الوقت المناسب .
٤. إن المؤسسات المالية العراقية قد لا تكون قادرة على الامتثال لبعض قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية بسبب معوقات قانونية محلية .
٥. تعد تجربة العراق في مجال تكنولوجيا المعلومات محدودة مقارنة بالدول الاخرى في العالم، كما أن السلطة الضريبية ما زالت في طور بناء القدرات في التكنولوجيا .
٦. ان تنفيذ الاتفاقية الثنائية بصورة صحيحة يتطلب وجود قطاع ضريبي ناجح يعمل باليات عمل الكترونية متطورة ،

## المقترحات

- تماشياً مع الاستنتاجات تم صياغة عدد من التوصيات التالية :
١. إصدار قانون بزيادة التمويل اللازم لتطوير النظام الإلكتروني وتطبيق الحكومة الالكترونية في العراق من خلال تطوير منظومة العمل الحكومي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يوفر الدقة والكفاءة والسرية التامة في تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختلفة
  ٢. تطوير الأداء الحكومي عن طريق توفير البنية التحتية المعلوماتية وبيئات الكترونية تتضمن أنشطة الحكومة على الصعيدين الوطني والدولي ، تستهدف نقل التكنولوجيا بالقطاعين الخاص والعام.
  ٣. استخدام الحكومة الالكترونية يؤدي الى تسهيل مهام الدولة وعلى مستوى المؤسسات الرئيسية والفرعية لقدرتها القيام بكافة المهام بسرعة هائلة وبوقت قصير .
  ٤. ملائمة اتفاقية الامتثال الضريبي التي ستبرم مع الولايات المتحدة الاميركية (فاتكا) مع القوانين المحلية ولا تتقاطع معها .
  ٥. توفير نظام للمعلومات الضريبية متطور اسوة بالبلدان المتطورة في الاساليب الالكترونية المتقدمة . مما يسهل تقديم المعلومات في الوقت المناسب .

## المصادر

١. خطة التنمية العراقية ، التي اعدتها وزارة التخطيط العراقية ، ( ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ )
٢. وثيقة العهد الدولي مع العراق، ٢٠٠٧
٣. مسح الحوكمة الألكترونية لعام ٢٠١٠ الصادر عن الامم المتحدة .
٤. جريدة الصباح ، مصطفى الهاشمي ، بغداد، تموز ٢٠١٣ .
٥. الدكتور عماد الصباح، جامعة قطر ، الدوحة، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة / ٢٠٠٠.
٦. اتفاقية التعاون من اجل تسهيل تطبيق قانون الامتثال الضريبي ( قانون فاتكا) بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة العراق، ( التي لم يتم ابرامها حالياً ) ، ٢٠١٥ .